# إشكالية العلاقة بين مؤشر جودة التشريعات والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج *ARDL* للفترة: (1997- 2018)

***The problem of the relationship between Regulatory Quality index and the economic growth in Algeria, an econometric study using the ARDL model for the period (1997-2018)***

**مسعود ميهوب**
**Messoud mihoub**
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج –الجزائر، messaoud.mihoub@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 01-02-2020 تاريخ القبول: 16-04-2020 تاريخ النشر: 31-03-2021

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وضعية مؤشر جودة التشريعات باعتباره أحد المؤشرات الهامة المحددة لمنظومة الحكم الراشد في الواقع الجزائري ومحاولة ربط تغيراته بالنمو الإقتصادي، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى حقيقة التأثير السلبي للتوسع في حجم القطاع العام على آداء ذلك المؤشر ومنه ممارسة أثر الإزاحة للقطاع الخاص من العملية التنموية وهو ما كان له تأثير عكسي على سيرورة النمو.

كما أشارت الدراسة في جانبها القياسي – باستخدام منهجية ARDL – إلى أن دعم التنمية في القطاع الخاص سيترتب عليه تحسن في مؤشر جودة التشريعات (تفوق عتبة -1.04) ويؤدي إلى استجابة فورية (في ظرف 5 أشهر) يرافقه نمو إقتصادي يتعدى عتبة 2.7%.

**الكلمات المفتاحية:** مؤشر جودة التشريعات، النمو الإقتصادي، منهجية ARDL.

**تصنيفات JEL :** F43، C01، B23.

***Abstract:***

*this paper aims to study the Regulatory Quality index status as one of the important indicators that determine the good governance system in the Algerian reality, and trying to link its changes to economic growth. The empirical study has concluded to the fact of negative impact of the expansion of the public sector on the performance of that indicator, including, thus, applying the effect of displacement on the private sector from the development process, which had an adverse effect on the growth process.*

*The study also indicated in its econometric aspect –using the ARDL methodology-that supporting development in the private sector will result in an improvement in the Regulatory Quality index (exceeds the threshold -1.04) it leads to an immediate response (within 5 months) accompanied by economic growth above the 2.7 threshold.*

***Key words**: Regulatory Quality index, Economic growth, ARDL method.*

***Jel Classification Codes:*** F43, C01, B23.

## 1-مقدمة:

تثار في كل مرة يتم الحديث فيها على عمليات التنمية فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد وحدود ذلك التدخل لتفادي إشكالية تعارض المصالح مع مختلف الأطياف المشكلة للمنظومة الاقتصادية لضمان سيرورة سلسة وفق أهداف واضحة تحقق الرفاه والعدالة، ومن هذا المنطلق فإن تحقيق التنمية الحقيقية لا بد وأن يراعي في طياته فكرة التكامل المطلوب بين القطاعين العام والخاص على اعتبار أن الأول له دور المحفز والمنظم والثاني تقع على عاتقه عمليات الإنتاج والإبتكار والتطوير. هذا التكامل يفرض في بدايته الدعم المستمر للقطاع الخاص وذلك بالحد الذي يوفر مناخ أعمال مناسب لممارسة مختلف الأنشطة ويحسن من وضعية مختلف المؤشرات المحفزة للإستثمار خصوصا ما يتعلق بمؤشر جودة التشريعات.

إن محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر منذ استقلالها أدى إلى اختلالات كبيرة كان لها تأثير عميق على مختلف الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والسياسية، وحتم في مرحلة متقدمة ضرورة الإستمرار في استمالة الاقتصاد وتحفيزه بواسطة النفقات العامة، لكن بأي ثمن؟.

إن التوسع في الإنفاق لا بد وأن يرافقه دعم موجه إلى القطاع الخاص لتحقيق التكامل المذكور سابقا، هذا الدعم الذي يحسن في مؤشر جودة التشريعات ويؤدي في الأجلين المتوسط والطويل إلى إحداث النمو المطلوب. والجزائر بالطرح السابق أقرت مجموعة من البرامج الإنفاقية الموسعة حاولت من خلالها دفع عجلة النمو، لكن في المقابل يثار التساؤل حول مدى مساهمة تلك النفقات في تطوير القطاع الخاص؟. وهو بدوره ما يحيلنا على تساؤل جوهري تحاول الدراسة الإجابة عليه: ماهي وضعية مؤشر جودة التشريعات في الواقع الجزائري، وما هو تأثيره على سيرورة النمو الاقتصادي؟.

## 2- الإطار المفاهيمي للحكم الراشد ومؤشر جودة التشريعات:

نحاول في هذه الجزئية من الدراسة التطرق إلى الإطار المفاهيمي للحكم الراشد ومؤشراته بالتركيز على مؤشر جودة التشريعات، مع محاولة تناول المعيار المحدد للبنك الدولي للحكم على مدى نوعية الحوكمة هل هي جيدة أو سيئة في الأجل المتوسط والطويل.

### 2-1- تعريف الحكم الراشد:

يبنى المفهوم الأساسي لمصطلح الحوكمة على أساس مجموعة من الإعتبارات التي يأتي في مقدمتها التوسع الكبير الذي ميز حجم المجتمعات وما يرتبط في ذلك بالتغير في الأوضاع وزيادة الإحتياجات للأفراد والمنظمات، مما طرح إشكالات حقيقية تتعلق بالأساس حول نقطة جوهرية تتمثل في شكل إدارة تلك التغيرات ومدى قدرة الحكومات على التسيير الجيد الذي يحفظ الحقوق ويحقق العدالة ويلبي الإحتياجات في ظل الندرة النسبية للموارد.

إن الطرح السابق يؤدي إلى حقيقة أن حكومات الدول باختلاف توجهاتها لن تكون قادرة بمفردها على إدارة شؤون المجتمعات بدون إشراك الجهات غير الحكومية مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع

المدني والمنظمات الغير هادفة للربح، وبالتالي فإن مصطلح الحوكمة يأتي ليعبر عن الطريقة التي يشترك فيها المسؤولون والمنظمات الحكومية والغير حكومية في رسم السياسات العامة وتقديم الخدمات –أو بتعبير آخر – فإن الحوكمة تعكس كيفية تفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، وكيفية ارتباط تلك الأطراف بالمواطنين والمقيمين، وكيفية اتخاذ القرارات[1].

إن الحكم الراشد في أساسه هو ترجمة مختصرة راجت للمصطلح (*Gouvernance*)، والذي تم الاتفاق على ترجمته العلمية بأنه "أسلوب ممارسة السلطات للإدارة الرشيدة". يرتكز موضوع الحكم الراشد على كيفية الموازنة بين الصلاحيات التي تتمتع بها الإدارة وأصحاب المصالح الآخرين، لذلك فهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الشفافية والإدارة السلمية[2].

وفي هذا السياق نورد مجموعة من التعريفات كما يلي:

- **تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية**

**أ- تعريف البنك الدولي:**

إن صاحب المبادرة الأولى في طرح مصطلح "أسلوب الحكم " جاء عبر البنك الدولي في العام 1989 في إطار دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء، وقد عرف البنك المصطلح تعريفا عاما على أنه: ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة[3].

ومع بداية التسعينات قام خبراء البنك الدولي بتطوير المفهوم ليصبح أكثر دقة فعرفه من خلال الدراسة التي أجراها عام 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية بأنه: أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية[4].

**ب- تعريف الأمم المتحدة:**

هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم[5].

**ج- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *L'OCDE***

الحكم الراشد مرتبط بمجموعة من المنظمات التي تمثل الديمقراطية في الشعب، هذه المنظمات مرتبطة بواسطة شبكة متينة من القوانين والمسؤولية لها أهداف تتمثل في تحقيق المنفعة لكافة المجتمع[6].

ويشار كذلك إلى كون الحكم الراشد: مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة المسيرين، للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير.

إن مصطلح الحم الراشد لم يمثل محور اهتمام المؤسسات الدولية فقط، بل تعداه ليشمل اهتمامات الباحثين والدارسين في مختلف المجالات التي مسها هذا المفهوم السياسي منها القانونية والإدارية.

**د- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002:**

الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا، وتكون هناك مسؤولية أمامه تتمثل في ضمان مصالح جميع أفراد الشعب[7].

- **تعريف بعض الأكاديميين**

**أ- تعريف (*Francois Xavier Merrien*):**

الحكم الراشد يتعلق بشكل من التسيير الفعال، بحيث أن الأعوان على اختلاف طبيعتهم يتشاركون ويجعلون مواردهم بصفة مشتركة وكل خياراتهم وقدراتهم وكذلك مشاريعهم تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات[8].

من خلال هذا التعريف ميريان يركز على فعالية الأعوان العموميين من خلال تبني اللامركزية في تسيير المرفق العام بالاعتماد في ذلك على المشاركة.

**ب- تعريف ( *Bagnasco et Galles* ):**

الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة[9].

**ج- تعريف فرنسوا كاستينغ (*Francois Casting*) :**

يرى أن الحكم الراشد هو طريقة اتخاذ القرار بفاعلية في إطار جماعة ما أين يفترض الاعتراف بتعدد السلطة[10].

**د-تعريف هرمون ألسهانس (*HermutElsenhans*) :**

الحكم الراشد هو عملية إدارة التفاعلات بين مختلف العناصر من الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني[11]. يركز هذا التعريف على الأطراف الفاعلة في تطبيق الحكم، ولم يركز على الهياكل وإنما أعطى صورة شاملة لطريقة تجسيد الحكم لراشد.

**2-2- مؤشرات الحكم الراشد بالتركيز على مؤشر جودة التشريعات:**

تعتبر المؤشرات العالمية WGI المستخدمة لقياس جودة الحوكمة والمعتمدة من قبل البنك الدولي الأكثر شمولية وأفضلها استخداما، فالمقياس استخدم ست مؤشرات كل مؤشر يمكن استخدامه بشكل مستقل لقياس موضوع من مواضيع الحوكمة باستخدام مئات المتغيرات التي تم الحصول عليها من 31 مصدر من مصادر البيانات المختلفة، ما يعطيها مزيدا من الشمولية التي تغطي حوالي مئتي دولة[12]، وفيما يلي نورد تلك المؤشرات كما يلي:

**أ- مؤشر المشاركة والمساءلة:** يعبر عن مدى مقدرة المواطنين على المشاركة في اختيار منتخبيهم إضافة إلى ممارسة الحريات العامة كحرية التعبير وحرية الإعلام والصحافة وحرية تكوين الجمعيات بمختلف توجهاتها.

**ب- مؤشر الاستقرار السياسي:** يعبر عن الأوضاع التي تمس استقرار الحكومة واحتمالية إسقاطها بوسائل غير دستورية، بما في ذلك العنف والإرهاب السياسي.

**ج- مؤشر فعالية الحكومة:** هذا المؤشر مخصص لقياس درجة استقلالية عمل الحكومة وجودة تنفيذ سياساتها في الواقع العملي خصوصا في جانب تقديم الخدمات العامة والمدنية.

**د- مؤشر سيادة القانون:** هذا المؤشر يعنى مقدار الثقة التي يبديها المتعاملون اتجاه التزام الأفراد والمنظمات بالقوانين والقواعد خصوصا في جانب حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود، عمل الشرطة والمحاكم، واحتمال حدوث الجرائم والعنف.

**هـ- مؤشر السيطرة على الفساد:** يقيس المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة تحقيق مكاسب غير قانونية، والحد من سيطرة أصحاب المصالح على دواليب الحكم للدولة.

**و- مؤشر جودة التشريعات:** والمقصود هنا نوعية اللوائح والإجراءات التنظيمية، حيث تشير جودة اللوائح والتنظيمات وفقا لمركز بحوث ودراسات البنك الدولي إلى مدى قدرة الدولة على اختيار وتنفيذ سياساتها بكفاءة وعدم وجود فجوة في الواقع ما بين اللوائح والنظم وتنفيذها، حيث يعكس هذا المؤشر مدى كفاءة الدولة، والتي تقاس بمدى الإفراط في إصدار اللوائح والتنظيمات المعرقلة للنشاط الاقتصادي المحلي والخارجي سواء المتعلقة بالتجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، أو تلك المرتبطة بالإنتاج أو العمل أو الائتمان والتي تسمى بالسياسات غير الصديقة للسوق، ومن أمثلة ذلك الرقابة على الأسعار والملكية العامة للبنوك والتحكم في تخصيص الائتمان للقطاع الخاص واللوائح المنظمة لسوق العمل من حيث الأجور والقوانين وضمانات العمل، وتحديد مجالات الإنتاج واللوائح المتعلقة بتأسيس المشاريع الجديدة والقيود التعريفية وغير التعريفية وتأثيرها السلبي على التجارة الدولية، والقيود على الاستثمارات الأجنبية.

بالإضافة إلى ما سبق تأتي نقطة جوهرية أخرى وجب على مؤشر جودة التشريعات مراعاتها لتحقيق النمو والتنمية، هذه النقطة التي تتعلق في أساسها بضرورة وضع حدود للتداخل بين القطاعين العام والخاص وذلك بالحد الذي لا يؤدي إلى تحقق فكرة الإزاحة، فمؤشر جودة التشريعات لا بد وأن يضع حدودا لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي لتوفير درجة صحية من الحرية لمزاولة النشاطات.

بالمعنى السابق فإن مؤشر جودة التشريعات يعبر عن مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها دعم التنمية في القطاع الخاص.

إن المؤشرات السابقة تخضع إلى مقياس محدد حيث يُعتمد سلم تنقيط ينحصر بين -2,5 و+2,5، فالمستوى الأول (-2,5؛ 0) يدل على الحوكمة السيئة (Poor Governance)، أما المستوى الثاني (0؛ +2,5) فيدل على الحوكمة الجيدة (Good Governance).

**3- النمو الإقتصادي وعلاقته بمؤشر جودة التشريعات:**

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المتغيرات التي حازت على اهتمام الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم وأزمانهم، نظراً لكونه مقياساً يعبر عن مدى الزيادة المحققة في إنتاج البلد من السلع والخدمات المختلفة عبر الزمن، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الدالة على مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته، ولذلك فإن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للإستمرار يمثل هدفاً مركزياً وأساسياً في خطط التنمية الاقتصادية لمختلف الدول وبشكل خاص للدول النامية.

**3-1- ماهية النمو الاقتصادي ونظرة على الإستدامة:**

يتفق معظم الإقتصاديين على أن النمو الإقتصادي: "يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[13]"، واستنادا إلى هذا التعريف يمكن الوقوف على نقطتين جوهريتين تتعلقان بمفهوم القيمة الحقيقية (وليست الإسمية) وكذلك الإستمرارية عبر الزمن. بمعنى أنه يجب مراعاة أن النمو المحقق يجب أن يتعدى معدل التضخم كما يتسم بالديمومة في الأجل الطويل وليس آنيا عابرا يزول بزوال الأسباب المحدِثةِ له.

كما يعرف *Simon Kuzent* الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي على أنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه الإمكانيات المتنامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها"[14]، من خلال التعريف نميز بين السمات التالية:

1- التركيز على النمو طويل الأجل وبالتالي النمو المستدام وليس عابرا؛

2- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

وللحكم على مدى الإستمرارية والإستدامة، وفي تقرير أعدته لجنة النمو والتنمية بعنوان "استراتيجيات النمو المستديم والتنمية الشاملة (2008)" ، عرفت النمو المستديم بأنه " معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر"، حيث لاحظت أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل الدول لمضاعفة حجم اقتصادياتها تقريبا في كل عشر سنوات[15]، ويوجد ثلاثة عشر اقتصادا حقق بالفعل النمو المستديم خلال الفترة (1950-2005)[16]، فهناك من رأى أن هذه الحالات عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها ولا يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يُبين احتمال انضمام اقتصادات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب وعلى رأسها الهند وفيتنام. وعليه نستنتج[17]:

- يتميز النمو المستديم بارتفاع معدلات النمو الإقتصادي بنسبة تفوق 7% سنويا، واستمرارها لمدة زمنية طويلة تفوق العقدين من الزمن، وهو ما أصبح ممكنا باستغلال الإنفتاح المسجل في الإقتصاديات العالمية والذي يسمح باستيراد التقنيات والأفكار والمعرفة الفنية، كما يُشكل منفذا يوفر سوقا واسعة ومرنة

لتصريف المنتجات ويتيح مجال التخصص في منتجات ذات قيمة مضافة عالية ترفع من حجم الصادرات.

– تدل هذه الحالات على إمكانية تحقيق النمو المستديم في العديد من الإقتصاديات الأخرى في المستقبل، فالعملية ليست بالمستحيلة وإنما تتطلب البحث في الإستراتيجيات التي مكنت هذه الدول من تحقيقه.

– لا يتحقق النمو المستديم تلقائيا لأنه يتطلب إلتزام طويل الأجل من جانب صانعي السياسات الإقتصادية والقيادات السياسية، بحيث يتم متابعة هذا الإلتزام بشكل دائم وبأسلوب تفكير علمي ويتسم بالمرونة.

– إن تحقيق النمو المستديم ليس أمرا سهلا، فلو كان الأمر كذلك لكانت حالات النجاح كثيرة، حيث تسعى بعض الإقتصادات من أجل الإنطلاق في النمو والبعض الآخر يُخفق في ذلك، وفي المقابل تنمو اقتصادات أخرى بسرعة لكن مستوى نموها يتوقف عند حد معين.

– إن النمو المستديم ليس غاية في حد ذاته ما لم يُحقق أهداف أخرى مهمة للأفراد والمجتمع كمحاربة الفقر، إتاحة فرص العمل، زيادة الدخول الحقيقية والمساهمة في توفير الخدمات العامة كالتعليم والصحة، فتاريخ الفكر الإقتصادي لم يُظهر أي سبيل آخر حقق هذه الأهداف من دون نمو اقتصادي.

– تقودنا الملاحظة الأخيرة إلى وضع النمو المستديم من أولويات الأهداف عند رسم السياسات الإقتصادية باعتباره معينا على تحقيق أهداف التنمية، وشرط ضروري وإن كان غير كاف لتحقيق التنمية المستديمة.

**3-2- إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر جودة التشريعات:**

إن تحقيق مسارات النمو والتنمية الضامنة لتحقيق الرفاه في الأجل الطويل لا يمكن التعويل عليها في نطاق القطاع العمومي لوحده، فنماذج النمو تعتبر القطاع الخاص شريك أساسي لا يمكن تحييده لما له من خصائص وإمكانيات تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والإجتماعية، وهذا ما يحتم على صانعي السياسة الاقتصادية التركيز على تطوير آلياته وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

إن ضرورة إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية تأتي لإعتبارات عديدة تشكل في مجملها مزايا مقارنة بما يمكن للقطاع العام تقديمه، أهم هذه المزايا يمكن تتبع أثرها فيما يلي:

– ارتكاز نشاط القطاع الخاص على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يولي الأهمية الأكبر للهدف الاجتماعي.

– الكفاءة في إدارة الموارد نظرا لما يتحمله من تكاليف في مقابل الحصول عليها، في حين أن القطاع العام يتميز في الغالب بالتبذير وعدم الرشادة في استخدام الموارد.

– قدرة القطاع الخاص على خلق وتوفير الحوافز لعنصر العمل بما يضمن ارتفاع الإنتاجية والصرامة في الآداء.

– الإدارة الكفأة للنشاط الاقتصادي انطلاقا من استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.

– التميز بروح المبادرة وديناميكية الإبداع والإبتكار كحتمية للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق عكس القطاع العام.

إن من أهم المعوقات التي تواجه نشاط القطاع الخاص بالدول النامية – حسب وجهة نظرنا– هو مسألة تعاظم دور القطاع العام وبالحد الذي يعيق نمو المشاريع الخاصة، حيث تشير الأدبيات الإقتصادية إلى أن القطاع الخاص وجب أن يتميز بالحرية في النشاط الإقتصادي وكذا في امتلاك وتسيير الموارد الإقتصادية، باعتباره العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي من خلال تميزه بالكفاءة في الأداء والرشادة في تسيير الموارد، في حين يبرز القطاع العام بمثابة عنصر مكمل لنشاط القطاع الخاص من خلال تأسيس وتهيئة البنية القانونية، المؤسساتية والتحتية، فضلا عن القيام ببعض الأنشطة الإقتصادية الحيوية التي يضمن من خلالها تحقيق المصلحة العامة كخدمات الكهرباء، الغاز والماء....

وعلى هذا الأساس فإن دور القطاع العام في النشاط الإقتصادي يكون محدودا بالشكل الذي يسمح بتوفر الحرية الكاملة والموارد الكافية لنشاط القطاع الخاص، ومن ثم فإن تعاظم مكانة القطاع العام عن ما هو محدد لها يترتب عليه إزاحة النشاط للقطاع الخاص الذي تضيق عليه بذلك فرص الإستثمار والتوسع في ظل تحول الموارد الإقتصادية نحو القطاع العام، وهذا ما يؤدي زيادة على تضييق فرص التوسع في السوق إلى الحد من المنافسة ومن ثم غياب عمليات الإبداع والإبتكار – الذي تتميز به أنشطة القطاع العام – عن النشاط الإقتصادي.

في الصدد السابق طرح[18] Chehy فكرة غاية في الأهمية تتعلق بضرورة عدم تجاوز حجم القطاع العام نسبة 15% (نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام) وإلا فإنه سيمارس أثر الإزاحة للقطاع الخاص من العملية التنموية، وهي النقطة التي تم طرحها سابقا والمطلوب من مؤشر جودة التشريعات مراعاتها لتحقيق النمو الموصى به من قبل لجنة النمة والتنمية.

**4– النمذجة القياسية للعلاقة بين النمو ومؤشر جودة التشريعات خلال الفترة (1997– 2018):**

إن دعم التنمية في القطاع الخاص بالطرح المقدم في الجزء النظري للدراسة (باستخدام مؤشر جودة التشريعات) سيؤدي إلى التأثير طرديا على سيرورة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهي النقطة التي نحاول معالجتها في هذه الجزئية من الدراسة عبر تطبيقها في الواقع الجزائري للفترة (1990–2018)، وذلك وفق منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

باستخدام برنامج Eviews وبالنظر إلى الرسم البياني للعلاقة بين مؤشر جودة التشريعات كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، يمكن ملاحظة:

**الشكل رقم 01: انتشار نقاط العلاقة بين مؤشر جودة التشريعات والنمو الإقتصادي.**

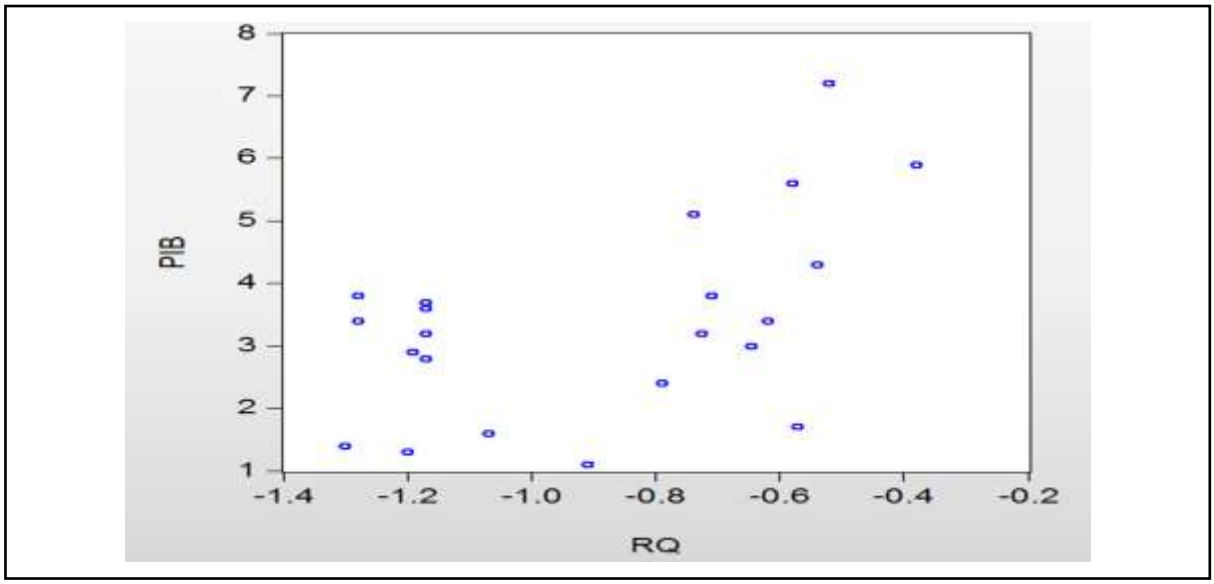


**المصدر:** من إعداد الباحث انطلاقا من مخرجات برنامج EVIEWS.

إن البيان السابق يوحي بمعادلة كثير حدور من الدرجة الثانية، أو بتعبير آخر فإن النموذج المقترح يمكن أن يأخذ الشكل الدالي التالي:

$$Pib_t = A + \beta_1 RQ_t + \beta_2 RQ_t^2 + \varepsilon_t \ \ldots(^*)$$

- $Pib_t$ : تمثل تطور معدلات النمو الإقتصادي (بحسب تقديرات البنك الدولي).
- $A$ : الحد الثابت، والذي يعبر عن حجم النمو في ظل ثبات متغيرة مؤشر جودة التشريعات.
- $RQ_t$: تمثل مؤشر جودة التشريعات (بحسب تقديرات البنك الدولي).

وبدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

**الجدول رقم: 01- اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة:**

| | UNIT ROOT TEST TABLE (PP) | | |
|---|---|---|---|
| RQ | PIB | **At Level** | |
| -0.5929 | -3.6812 | t-Statistic | With Constant |
| ***0.8524*** | ***0.0126*** | ***Prob.*** | |
| n0 | ** | | |
| -2.3023 | -4.4594 | t-Statistic | With Constant & Trend |
| ***0.4148*** | ***0.0102*** | ***Prob.*** | |
| n0 | ** | | |
| 0.3985 | -0.8887 | t-Statistic | Without Constant & Trend |
| ***0.7896*** | ***0.3194*** | ***Prob.*** | |
| n0 | n0 | | |
| d(RQ) | d(PIB) | **At First Difference** | |
| -3.9729 | -8.4664 | t-Statistic | With Constant |
| ***0.0071*** | ***0.0000*** | ***Prob.*** | |
| *** | *** | | |
| -3.9977 | -8.3157 | t-Statistic | With Constant & Trend |
| ***0.0265*** | ***0.0000*** | ***Prob.*** | |
| ** | *** | | |
| -3.8926 | -8.6314 | t-Statistic | Without Constant & Trend |
| ***0.0005*** | ***0.0000*** | ***Prob.*** | |
| *** | *** | | |

| UNIT ROOT TEST TABLE (ADF) | | | |
|---|---|---|---|
| RQ | PIB | **At Level** | |
| -0.3197 | -3.5657 | t-Statistic | With Constant |
| ***0.9063*** | ***0.0161*** | ***Prob.*** | |
| n0 | ** | | |
| -3.5045 | -2.8394 | t-Statistic | With Constant & Trend |
| ***0.0692*** | ***0.2026*** | ***Prob.*** | |
| * | n0 | | |
| 0.5874 | -0.9389 | t-Statistic | Without Constant & Trend |
| ***0.8351*** | ***0.2980*** | ***Prob.*** | |
| n0 | n0 | | |
| d(RQ) | d(PIB) | **At First Difference** | |
| -3.9485 | -8.4664 | t-Statistic | With Constant |
| ***0.0074*** | ***0.0000*** | ***Prob.*** | |
| *** | *** | | |
| -3.9509 | -8.3157 | t-Statistic | With Constant & Trend |
| ***0.0289*** | ***0.0000*** | ***Prob.*** | |
| ** | *** | | |
| -1.7862 | -8.6314 | t-Statistic | Without Constant & Trend |
| ***0.0709*** | ***0.0000*** | ***Prob.*** | |
| * | *** | | |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews

إن النتائج السابقة توحي بعدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى، وهو الأمر الذي يؤكده اختباري فيليب بيرون (PP) وديكي فولر (ADF)، لكن استخدام الفرق الأول أدى إلى تحقق شرط الإستقرارية باحتمالية خطأ لا تتجاوز 10% مما يجعلها سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

إن استقرارية المتغير التابع (Pib)عند الفرق الأول وعدم تجاوز درجة تكامل المتغير المستقل (RQ) حدود الواحد (أي ليست متكاملة عند الدرجة الثانية) يؤدي إلى تحقق شروط استخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

إن تطبيق النموذج (*) المدرج سابقا، وباستخدام السلاسل المستقرة في برنامج Eviews10 وبإجراء اختبار الحدود Bounds Test نتحصل على المخرجات التالية:

**الجدول رقم (02): اختبار الحدود لنموذج العلاقة بين مؤشر جودة التشريعات والنمو الإقتصادي**

| F-Bounds Test | | Null Hypothesis: No levels relationship | | |
|---|---|---|---|---|
| Test Statistic | Value | Signif. | I(0) | I(1) |
| | | Asymptotic: n=1000 | | |
| F-statistic | 9.990118 | 10% | 2.63 | 3.35 |
| k | 2 | 5% | 3.1 | 3.87 |
| | | 2.5% | 3.55 | 4.38 |
| | | 1% | 4.13 | 5 |
| Actual Sample Size | 19 | Finite Sample: n=35 | | |
| | | 10% | 2.845 | 3.623 |
| | | 5% | 3.478 | 4.335 |
| | | 1% | 4.948 | 6.028 |
| | | Finite Sample: n=30 | | |
| | | 10% | 2.915 | 3.695 |
| | | 5% | 3.538 | 4.428 |
| | | 1% | 5.155 | 6.265 |

**المصدر**: مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة فيشر المحسوبة F-statistic أعلى من I(1) عند مستوى معنوية 1% وهو ما يدفع باتجاه إقرار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (تكامل مشترك).

وبتقدير تلك العلاقة يمكن التوصل للنتائج التالية:

**الجدول رقم (03): النموذج المقدر للعلاقة بين متغيرات الدراسة في الجزائر للفترة (1997-2018)**

Sample: 1997 2018
Included observations: 19

Conditional Error Correction Regression

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 24.84261 | 4.549957 | 5.459965 | 0.0001 |
| PIB(-1)* | -2.365372 | 0.378351 | -6.251788 | 0.0000 |
| RQ** | 35.01953 | 8.182002 | 4.280068 | 0.0011 |
| RQ1(-1) | 16.80648 | 4.323835 | 3.886939 | 0.0022 |
| D(PIB(-1)) | 1.229251 | 0.311075 | 3.951624 | 0.0019 |
| D(PIB(-2)) | 0.609678 | 0.159502 | 3.822378 | 0.0024 |
| D(RQ1) | 14.41002 | 4.539178 | 3.174587 | 0.0080 |

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| RQ | 14.80508 | 2.779846 | 5.325866 | 0.0002 |
| RQ1 | 7.105219 | 1.564300 | 4.542106 | 0.0007 |
| C | 10.50262 | 1.095180 | 9.589858 | 0.0000 |

EC = PIB - (14.8051*RQ + 7.1052*RQ1 + 10.5026 )

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ لقيمة سالبة ومعنوية حيث يقدر بـ (-2.365372) وهو ما يعني أن 236% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم 0.422 سنة أو ما يقارب 5 أشهر.

إن النموذج المقدر في الأجل الطويل يحقق المعنوية الإحصائية للمقدرات باحتمالية خطأ لا تتجاوز حدود 5%، وهو ما يثبت تحقق العلاقة الطردية بين مؤشر جودة التشريعات والنمو الإقتصادي في حالة الجزائر خلال الفترة الطويلة.

نقطة أخرى تثار في هذا الصدد وتتعلق بالأساس بالمعدل الواجب تجاوزه من مؤشر جودة التشريعات حتى يكون هناك تأثير فعلي على معدلات النمو الاقتصادي، هذه النقطة التي تستلزم الرجوع إلى بعض مبادئ الدوال في الرياضيات، حيث نعلم أن العتبة الدنيا هي العتبة التي تنعدم فيها المشتقة الأولى للدالة المقدرة، ومن هذا المنطلق يكون لدينا:

النموذج المقدر يمكن كتابته في الأجل الطويل كما يلي:

$$\widehat{Pib}_t = 10.50 + 14.80\ RQ_t + 7.10\ RQ_t^2$$

وعند الإشتقاق يكون لدينا:

$$\frac{\partial PIB}{\partial\, RQ} = 14.80 + 14.21\, RQ_t$$

هذه المشتقة لما تساوي 0 تكون قيمة RQ كما يلي:

$$14.80 + 14.21\, RQ_t = 0 \Rightarrow RQ_t = -1.04$$

أي وحتى يتحقق التأثير المطلوب على معدل النمو في الجزائر يجب أن يتجاوز مؤشر جودة التشريعات عتبة −1.04، هذه العتبة التي يمكن أن يفوق معدل النمو الاقتصادي عندها 2.7%.

**5- مناقشة النتائج:**

حملت نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي عديد المشاكل الاقتصادية بالتزامن مع الإنهيارات المتتابعة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، تلك الوضعية التي أحدثت اختلالات عميقة في الهيكل الاقتصادي الجزائري سواء الداخلية منها أو الخارجية وعجلت بإقرار مجموعة من الإصلاحات الذاتية أو الموصى بها من قبل الهيئات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن ضرورة الإصلاح حتمت اللجوء إلى إقرار مجموعة من البرامج الإنعاشية بالتزامن مع عودة الرواج للسوق النفطية العالمية، هذه البرامج التي اتجهت مخصصاتها نحو تنمية القطاعات غير الإنتاجية (الهياكل القاعدية ورأس المال الاجتماعي)، وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول الموالي:

**الجدول رقم (04): مخصصات برامج الإنعاش الإقتصادي** و: مليار دج

| البيان | تراخيص البرنامج | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2004−2001 | % | 2009−2005 | % | 2014−2010 | % |
| إجمالي الدعم الموجه للأشغال الكبرى | 210.5 | 40.1 | 1703.15 | 40.5 | 6688.7 | 31.5 |
| إجمالي الدعم الموجه للموارد البشرية | 90.2 | 17.2 | 1908.5 | 45.5 | 10511 | 49.5 |
| دعم التنمية الاقتصادية | 65.4 | 12.4 | 337.2 | 8 | 1635 | 7.7 |
| تطوير الخدمة العمومية | 158.9 | 30.3 | 253.9 | 6 | 2399.2 | 11.3 |
| الإجمـالي العـام | 525 | 100 | 8705 | 100 | 21234 | 100 |

**المصدر:** 1- رئاسة الحكومة، البرنامج الرباعي (2001−2004) لدعم الإنعاش الإقتصادي، أفريل 2001، ص49.

2- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010−2014، 24 ماي 2010.

3- World Bank, A Public Expenditure Review, Report N° 36270-DZ, 15 August 2007, p2.

إن اتجاه برامج الإنعاش نحو القطاعات غير الإنتاجية يفرض في الجانب الآخر إيجاد بيئة مناسبة للقطاع الخاص (تحسن في مؤشر جودة التشريعات) حتى يحصل التكامل المطلوب بين القطاعين لإحداث تنمية حقيقية كما تقر بذلك نظريات النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج بارو، وهو ما يطرح تساؤل غاية في الأهمية: هل تحقق التكامل بين القطاعين العام والخاص في الجزائر أو بمعنى آخر هل خلقت برامج الإنعاش ديناميكية وتحفير لنشاط القطاع الخاص؟.

إن الإجابة على التساؤل السابق يمكن تتبع أثرها من خلال العلاقة بين الإستثمار العام والخاص المدرجة في البيان التالي:

**الشكل رقم (02): العلاقة بين الإستثمار الخاص والعام بالقيم الحقيقية للفترة (2001-2014).**

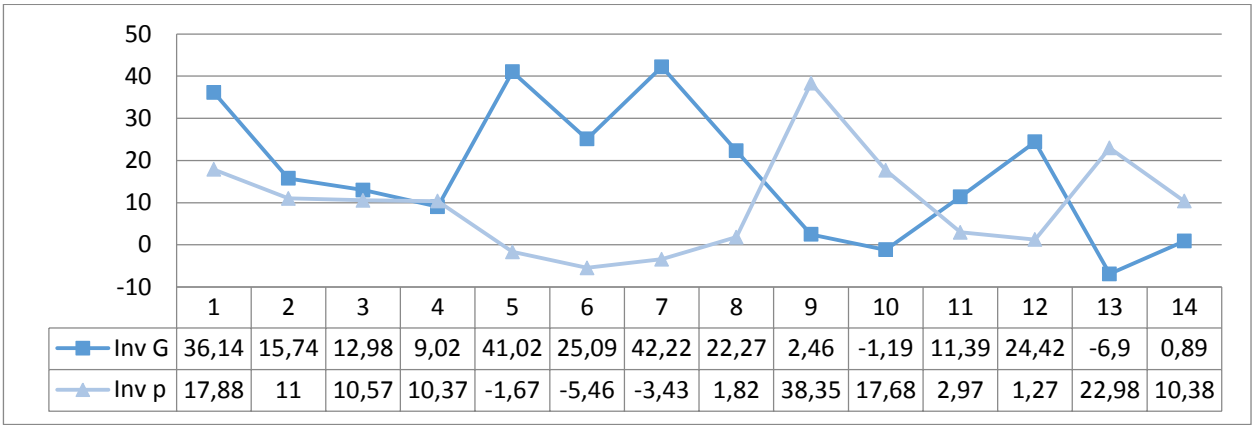


| | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 | 8 | 9 | 10 | 11 | 12 | 13 | 14 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Inv G | 36,14 | 15,74 | 12,98 | 9,02 | 41,02 | 25,09 | 42,22 | 22,27 | 2,46 | -1,19 | 11,39 | 24,42 | -6,9 | 0,89 |
| Inv p | 17,88 | 11 | 10,57 | 10,37 | -1,67 | -5,46 | -3,43 | 1,82 | 38,35 | 17,68 | 2,97 | 1,27 | 22,98 | 10,38 |

**المصدر:** من إعداد الباحث انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات وإحصائيات وزارة المالية.

من خلال البيان السابق يمكن ملاحظة العلاقة العكسية بين الإستثمار العام والخاص، بمعنى أن التوسع في الإستثمارات العامة أدى إلى تراجع حجم الإستثمارات المملوكة للقطاع الخاص، وهو ما يعني ممارسة أثر الإزاحة للقطاع الخاص من العملية التنموية، ويستوجب كمرحلة أخرى مراجعة حجم القطاع العام في الاقتصاد الجزائري والذي يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (05): حجم القطاع العام في الجزائر للفترة: 1997-2018** و: نسبة مئوية

| السنوات | 1997 | 1999 | 2001 | 2002 | 2004 | 2007 | 2009 | 2011 | 2012 | 2014 | 2015 | 2016 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حجم القطاع العام | 30,4 | 29,61 | 31 | 34,17 | 30,78 | 33,19 | 42,6 | 40,3 | 43,8 | 40,6 | 45,84 | 41,92 | 38,27 |

**المصدر:** من احتساب الباحث انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يشير الجدول السابق إلى أخذ القطاع العام حجم معتبر في الاقتصاد الجزائري حيث تتجاوز قيمه عتبة 15% المذكورة في علاقة Chehy، وهو ما يزيد من احتمالات التأثير سلبيا على مناخ الأعمال وبالحد الذي يؤدي إلى نفي علاقة التكامل بين القطاعين الخاص والعام التي تقر بها نماذج النمو الداخلي، لكن هذه الفكرة من الممكن أن لا تتحقق واقيا، حيث هناك بالمقابل احتمال أن يكون توسع القطاع العام أدى في مرحلة قادمة إلى دعم متنامي للتنمية في القطاع الخاص وبالحد الذي يتحسن معه مؤشر جودة التشريعات، وهذا ما يطرح تساؤل غاية في الأهمية: هل أدى نمو حجم القطاع العام إلى دعم التنمية في القطاع الخاص؟.

إن الإجابة على التساؤل السابق تستدعي فحص نمو القطاعات الإنتاجية وبالتحديد القطاع الصناعي الذي يشكل مؤشرا مهما في عمليات التقييم لمناخ الأعمال المناسب لممارسة الأنشطة. هذا المؤشر الذي يمكن تتبع أثره من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (06): تطور معدل النمو الحقيقي للصناعات المعملية للفترة (2001-2018).** **الوحدة: %**

| الفروع | 2001 | 2004 | 2007 | 2009 | 2012 | 2014 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصناعات الغذائية | 12.5- | 15.7- | 2.1- | 9.1- | 2.6- | 7.2 | 4.4 |
| المناجم | 2.9- | 1- | 8 | 3.4 | 5.6- | 6.6 | 4.7- |
| الصناعات الكيميائية | 3.1- | 1.8- | 4.4- | 2 | 1.5 | 3.4- | 8.3 |
| الصناعة النسيجية | 14.7- | 14.8- | 2.1- | 9.1- | 12.7- | 0.3- | 6.4- |
| صناعة الجلود | 0.5- | 12 | 4.8- | 12- | 8.1 | 12.6 | 14.9 |
| صناعة الخشب والورق | 13.1- | 4.3- | 6.8- | 21.4- | 11.5- | 6.9- | 1.3- |
| صناعة الحديد والبناء والميكانيك | 11 | 0.6 | 8.9- | 6.4 | 7.5 | 11.4- | 8.2- |
| الطاقة والمياه | 5 | 5.8 | 6 | 7.2 | 12.1 | 8 | 0.4 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر والصندوق الوطني للإحصائيات.

تُبين الأرقام المسجلة في الجدول محدودية الآثار الإيجابية للإستثمارات العامة على تطور فروع وأنشطة الصناعات المعملية التحويلية، حيث نلاحظ أن معظم الفروع حققت معدلات نمو سلبية مما يدل على عدم قدرتها على الإستجابة للطلب الكلي الفعال الذي أحدثته تلك الإستثمارات وما ارتبط بها من اختلالات في التوازن بين القطاعات الإنتاجية وقطاعات رأس المال الاجتماعي الذي توجهت له معظم الإستثمارات، وهو ما يثبت ممارسة القطاع العام لأثر الإزاحة للقطاع الخاص وما رافقه من تراجع في مؤشر جودة التشريعات المدرج في الملحق رقم .01

## 6- خاتمة:

إن العملية التنموية السليمة لا بد وأن تراعي في طياتها توزيع الأدوار بين جناحي المنظومة الإقتصادية -القطاع العام والخاص- على اعتبار أن هذا الأخير هو الأكثر فعالية في الإستخدام الأمثل للموارد والضامن الأساسي لعمليات التطوير والإبتكار في حين أن القطاع العام هو الوقود الخالق لديناميكية السير نحو تحقيق الأهداف.

إن محاولات الإنعاش التي اعتمدتها الدولة للتخلص من تبعات التعثر الإنمائي المسجل نهاية الثمانينات وتقريبا على مدار تسعينيات القرن الماضي أدى إلى نمو مبالغ فيه لحجم القطاع العام وبالحد الذي أثر سلبا على مؤشر جودة التشريعات الذي يحمل في طياته تراجع عن دعم التنمية للقطاع الخاص. هذا التراجع الذي أثبت في مرحلة لاحقة تحقق أثر الإزاحة للقطاع الخاص من العملية التنموية وخلق جو غير مناسب لممارسة الأعمال داخل المنظومة الاقتصادية الجزائرية.

إن الدراسة وفي جانبها القياسي أثبتت أن دعم التنمية في القطاع الخاص (الذي سيؤدي إلى تحسين آداء مؤشر جودة التشريعات إلى حد يتجاوز عتبة -1.04 ) سيؤدي إلى استجابة سريعة ويخلق ديناميكية وتنشيط يبدأ معه الخواص في ممارسة الأعمال، حيث تظهر نتيجة هذه الممارسات خلال فترة 5 أشهر وذلك بالحد الذي يضمن معدلات نمو تفوق عتبة 2.7% على المديين المتوسط والطويل.

## 7- الاحالات والمراجع:

[1] – الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص8.

[2] – قصاص شريفة، النظام المالي والحكم الراشد وأثرهما على النمو الاقتصادي مع إشارة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص نقد بنك وتمويل، مخبر البحث في الابتكار والتحليل الاقتصادي والمالي، جامعة باجي مختار-عنابة-، ص71.

[3] – بن عيسى ابراهيم، الحكم الراشد في المالية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في أطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، 2010-2011، ص 105.

[4] – شقبقب عيسى، عدلي ابراهيم، الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس/ديسمبر 2016، ص 284.

[5] – ركاش جهيدة، التنمية السياسية ودورها في تفعيل الحكم لراشد في الجزائر 1989-2009، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 46.

[6] – Rapport de L'OCDE, les orientations de la participation au développement de la bonne gouvernance. Voire le site de L'OCDE : www.OCDE.com.

[7] – تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، المكتب الاقليمي للدول العربية، ص 101.

[8] – بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعو محمد لخضر-باتنة-، مجلة المفكر، العدد الثامن، ص 320.

[9] – علة مراد، سالت محمد مصطفى، الحوكمة والتنمية البشرية مواءمة وتواصل، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي- الشلف-، كلية العلوم الثانونية والإدارية، 16-17 ديسمبر 2008،ص5.

[10] – Francois Castaing, La gouvernance : Deli d'une approche non normative, revur IDARA, N°30 , Ecole national Dadministration, alger, algerie, 2005, p110.

[11] – بن عيسى ليلى، مساهمة في تحسين أداء قطاع الخدمات العامة باعتماد التسيير العمومي الجديد والحكم الراشد: دراسة عينة من مؤسسات التعليم العالي بالجزائر للفترة 2008-2013، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه علوم تسيير تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2014-2015، ص ص129 130.

[12] Daniel Kaufmann & al. (2010, September), **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**, Policy Research Working Paper 5430, P2, accessed November 6, 2019, from: https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/1813-9450-5430

[13] – محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص73.

[14] – معهد التخطيط القومي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم167، مصر، 2003، ص 07.

[15] – The Word Bank, Commission on Growth and Development, The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development, Washington, 2008, p1.

[16] – الدول هي: الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، ماليزيا، بتسوانا، البرازيل، هونج كونج التابعة للصين، أندونيسيا، مالطا، عُمان، تايوان التابعة للصين، تايلندا.

[17] – بالتصرف عن: عبد العزيز طيبة، أثر الإنفتاح الإقتصادي على النمو المستديم -دراسة حالة دول شمال افريقيا- خلال الفترة 1990-2012، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص ص 89-90.

[18] – أنظر: ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017، ص 43.

## الملاحق:

### الملحق 1: جدول متغيرات الدراسة:

| السنوات | النمو الاقتصادي | مؤشر جودة التشريعات |
|---|---|---|
| 1997 | 1.1 | -0.91 |
| 1998 | 5.1 | -0.74 |
| 1999 | 3.2 | -0.725 |
| 2000 | 3.8 | -0.71 |
| 2001 | 3 | -0.645 |
| 2002 | 5.6 | -0.58 |
| 2003 | 7.2 | -0.52 |
| 2004 | 4.3 | -0.54 |
| 2005 | 5.9 | -0.38 |
| 2006 | 1.7 | -0.57 |
| 2007 | 3.4 | -0.62 |
| 2008 | 2.4 | -0.79 |
| 2009 | 1.6 | -1.07 |
| 2010 | 3.6 | -1.17 |
| 2011 | 2.9 | -1.19 |
| 2012 | 3.4 | -1.28 |
| 2013 | 2.8 | -1.17 |
| 2014 | 3.8 | -1.28 |
| 2015 | 3.7 | -1.17 |
| 2016 | 3.2 | -1.17 |
| 2017 | 1.3 | -1.2 |
| 2018 | 1.4 | -1.3 |

**المصدر**: بيانات البنك الدولي.

**الملحق 2: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي والإرتباط الذاتي للأخطاء واختبار التغير الهيكلي للنموذج المقدر.**

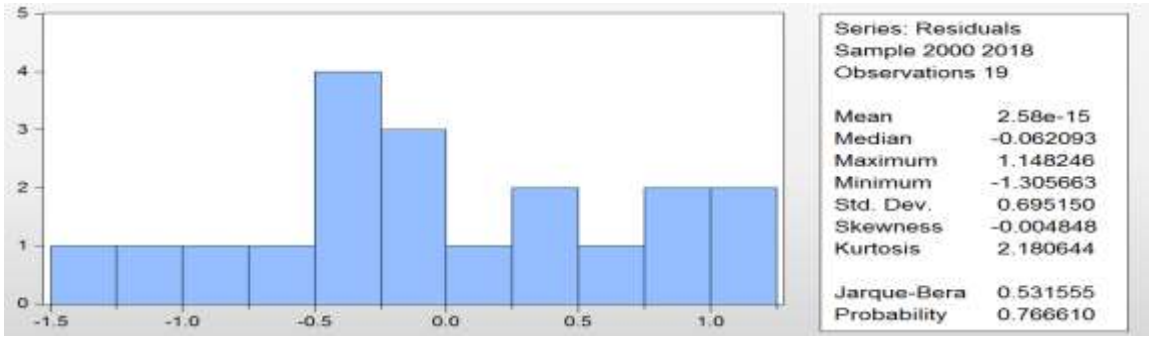

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.042111 | Prob. F(2,10) | 0.9589 |
| Obs*R-squared | 0.158685 | Prob. Chi-Square(2) | 0.9237 |

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 01/23/20 Time: 08:51
Sample: 2000 2018
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| PIB(-1) | 0.018636 | 0.240529 | 0.077481 | 0.9398 |
| PIB(-2) | 0.044322 | 0.287864 | 0.153969 | 0.8807 |
| PIB(-3) | 0.007945 | 0.176763 | 0.044945 | 0.9650 |
| RQ | -0.680874 | 10.53835 | -0.064609 | 0.9498 |
| RQ1 | -0.131615 | 5.942023 | -0.022150 | 0.9828 |
| RQ1(-1) | -0.109604 | 1.340378 | -0.081771 | 0.9364 |
| C | -0.644258 | 5.944666 | -0.108376 | 0.9158 |
| RESID(-1) | -0.083292 | 0.493181 | -0.168888 | 0.8693 |
| RESID(-2) | -0.129012 | 0.563097 | -0.229111 | 0.8234 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.008352 | Mean dependent var | 2.58E-15 |
| Adjusted R-squared | -0.784967 | S.D. dependent var | 0.695150 |
| S.E. of regression | 0.928739 | Akaike info criterion | 2.995536 |
| Sum squared resid | 8.625556 | Schwarz criterion | 3.442902 |
| Log likelihood | -19.45759 | Hannan-Quinn criter. | 3.071248 |
| F-statistic | 0.010528 | Durbin-Watson stat | 1.872252 |
| Prob(F-statistic) | 1.000000 | | |